



Matrice relative à la position du MIC à propos des commentaires du public parus suite à la publication du projet de loi 13-23 modifiant et complétant la loi 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur sur le site du SGG

Commentaires	Nom/prénom et adresse	Éléments de réponse du MIC
يجب التنصيص على حجز المواد الاستهلاكية المجهولة المصدر والتي لا تتوفر على عنوان على الحالة دون الرجوع الى مصلحة السلامة الغذائية مما يوفر المزيد الوقت والحماية عوض تحرير محضر مخالفة فقط *التركيز على سرعة البث في المحاضر المعروضة على القضاء ومراجعة اجال الطعون وجعل الاحكام قطعية على غرار قضاء الاسرة والتجاري مما يوفر الردع اللازم ومداخيل للخرينة*. جعل الاحكام مشمولة بالنفاذ المعجل	مرباطي عبد الهادي حي بن رشد رقم 43 جرادة	لا يمكن قبول هذا الاقتراح، على اعتبار أن حجز المواد الاستهلاكية المجهولة المصدر لا يدخل ضمن مجال تطبيق القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، وكذلك الأمر بالنسبة لتسريع البت في المحاضر وأجال الطعون وجعل الأحكام قطعية ومشمولة بالنفاذ المعجل.
إضافة لما سبق يجب اقرار الغرامات التصالحية لاختصار الوقت وتحقيق الوقع والردع عوض بقاء الملفات بردهات المحاكم وكذلك تجاوز عقبات التنفيذ التي تطول وتجعل تلك العقوبات غير ذات جدوى بالإضافة إلى تخفيف العبء عن المحاكم	مرباطي عبد الهادي حي بن رشد رقم 43 جرادة	لا يمكن قبول هذا الاقتراح، على اعتبار أن غاية اختصار الوقت وتحقيق الردع المتوخاة من الاقتراح المذكور، تم استحضارها بالفعل في مقتضيات مشروع هذا القانون، حيث تم إدراج إمكانية توجيه أمر للمورد بضرورة الامتثال لالتزاماته في المادة 1-172 من مشروع القانون رقم 13.23.
Ce texte manque beaucoup d'ambition Il n'y rien sur la lutte contre l'obsolescence programmée ou l'environnement, alors que ce sont des enjeux majeurs Il n'y a pas non plus d'obligation pour les supermarchés d'afficher leur prix au kilogramme sur les étiquettes, comme c'est le cas en Europe	Walid Kabbaj Casablanca	<u>Cette proposition ne peut pas être retenue</u> , étant donné qu'elle ne concerne pas le projet de loi n°13.23
قانون حماية المستهلك 08~31 مثل طاوله بثلاث أرجل منذ 2011 وكان لابد من إدخال بعض التعديلات وكان لابد من إشراك جمعيات حماية المستهلك والجامعات واعطاهم حق التمثيلية الفعلية بالمجلس الاستشاري.	عبيد مليكة 260 rue haddadas	لقد تم بالفعل إشراك جمعيات حماية المستهلك في صياغة مشروع القانون عبر عدة اجتماعات تم من خلالها مناقشة اقتراحاتهم والإجابة عن تساؤلاتهم. أما بالنسبة للمجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك فيضم خمس ممثلين عن جامعات حماية المستهلك.
المادة 25 تحقيقا للانسجام التشريعي من الأفضل أن يتم استبدال مصطلح الشخص الطبيعي والشخص المعنوي المنصوص عليها في المادة 25 من مشروع القانون، لا سيما أن أغلب النصوص التشريعية المغربية الحديثة باتت تستعمل مصطلح الشخص	عثمان اشربية	- المادة 25: يمكن قبول هذا الاقتراح، وذلك انسجاما مع أحكام الدستور لاسيما الفصل 6 منه وكذا مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي باتت تستعمل عبارات "الشخص الذاتي والشخص



<p>الاعتباري والشخص الداتي .</p> <p>المادة 204: استبدل تسمية المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك باسم المجلس الاستشاري لحماية المستهلك. مع توضيح من يتولى رئاسته ومن يمكن أن ينيب رئيس الحكومة للرئاسة، فضلا عن عدد وموعد دوراته العادية والاستثنائية (يمكن الاحالة على نص تطبيقي يوضح هذه الأمور مع تحديد اجل أقصى لإصداره، ويجب أن يتضمن في تركيبته ممثلين عن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمجلس الوطني لحقوق الانسان .</p> <p>ملاحظة: ينبغي تفادي تداخل بعض احكام هذا المشروع مع قانون حرية الاسعار والمنافسة وكذا القانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع.</p>		<p>الاعتباري".</p> <p>- المادة 204: تجدر الإشارة إلى أن أحكام المادة 204 من مشروع هذا القانون تنص على أنه "يحدث لدى رئيس الحكومة مجلس استشاري أعلى للاستهلاك المسمى فيما بعده "المجلس"، يكلف على الخصوص بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none">- إبداء رأيه في القضايا المعروضة عليه من طرف السلطات التشريعية والتنفيذية التي تهتم بحماية حقوق المستهلك؛- دراسة واقتراح كل التدابير الكفيلة بتعزيز السياسة الحكومية في مجال الاستهلاك وحماية المستهلك، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية الثقافة الاستهلاكية بالمغرب والممارسات الدولية في هذا المجال؛- إنجاز الدراسات والأبحاث في الميادين المتعلقة بمجال حقوق المستهلك؛- إعداد وتقديم تقرير سنوي لرئيس الحكومة عن وضعية الثقافة الاستهلاكية ومستوى حماية المستهلك بالمغرب، وكذا حول أنشطته. <p>يستشار المجلس من لدن الإدارات وكل مؤسسة أو جمعية تهتم بحقوق وقضايا الاستهلاك".</p> <p>وقد حددت المادة 205 من مشروع هذا القانون أعضاء المجلس، أما بالنسبة لتنظيمه وكيفيات سيره فستحدد بنص تنظيمي كما نصت على ذلك المادة 205-1 من مشروع هذا القانون.</p> <p>إضافة:</p> <p>بخصوص الملاحظة المثارة في شأن تفادي تداخل بعض أحكام مشروع القانون رقم 13.23 مع أحكام القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وكذا القانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع. فتجدر الإشارة، إلى أنه لا وجود لأي تداخل بين أحكام القوانين المذكورة وذلك للاعتبارات التالية:</p> <p>- أن مجال تطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية</p>
--	--	--



		<p>الأسعار والمنافسة يختلف كلياً عن مجال تطبيق القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك والقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، حيث ينظم العلاقة بين المنشآت المتنافسة في السوق لإلزامها على احترام قواعد المنافسة الشريفة؛</p> <p>- أن العلاقة بين القانون رقم 31.08 المذكور والقانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع هي علاقة تكاملية، فالأول ينظم العلاقة ما بين المستهلك والمورد لتأمين شفافية المعاملات الاقتصادية التي تجري بينهما بغية جعل الاستهلاك أكثر أماناً، وهو يعتبر إطاراً قانونياً مكملاً للمنظومة القانونية في مجال حماية المستهلك كما تشير إلى ذلك ديباجة القانون رقم 31.08، بينما يتعلق النص القانوني الثاني بالزجر عن الغش في البضائع التي يراد بها في مفهوم القانون المذكور المواد الغذائية التي يستهلكها الإنسان أو الحيوان والمواد المستعملة للمداواة والمشروبات والمنتجات الفلاحية والطبيعية المعدة للبيع أو التوزيع.</p>
<p>اقترحات بخصوص تغيير وتعديل القانون 31.08 بعد مرور أكثر من عشر سنوات على دخول هذا القانون حيز التطبيق برزت بعض جوانب القصور التي طالت بعض مجالات تطبيقه، وعلى الرغم من الأهمية القصوى التي شكلها صدور هذا القانون بالنسبة للواقع الاستهلاكي، وحماية المستهلك ببلادنا إلا أنه بعض انصرام ما يفوق عقدين من الزمن على طرح أول مسودة للنقاش في هذا الصدد وتأخر إجراءات المصادقة على مضامينها حصلت تحولات كثيرة على جميع الأصعدة باتت تفرض اتخاذ القرارات المناسبة لمواكبة ومسايرة هذه التحولات في مختلف المجالات. وبالتالي، أصبحت مقتضيات هذا القانون القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك في حاجة إلى تغيير وتحديث وتعديل بعد تقييم أثره على الواقع الاستهلاكي، في أفق اعتماد مدونة حماية المستهلك استجابة لمطالب الجمعيات المعنية بحماية المستهلك، وتنفيذاً للتعليمات السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب سنة 2008.</p> <p>المقترحات - :الديباجة: الحق في الإصغاء للمستهلك :تحدد بنص تنظيمي التدابير الواجب اعتمادها لتفعيل ممارسة هذا الحق الأساسي بالنسبة للمستهلك، وهيناته التمثيلية، ولا سيما إلزامية الجواب كتابة عن مراسلات الوساطة لجمعيات حماية المستهلك بخصوص شكاوى المستهلكين، وترتيب إجراءات زجرية في حق كل مورد يتمادى في خرق مبادئ هذا الحق، ومراسيمه التطبيقية - .المادة 18 .وكذا</p>	<p><u>الصبار عبدالرحمن</u> إقامة الغولف رقم 10 القتيطرة</p>	<p>- المادة 18: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بأنه يعتبر شرطاً تعسفياً إلغاء حق التراجع الذي يشمل جميع أصناف العقود المبرمة بين المورد والمستهلك، مع تحديد شروط وإجراءات ممارسة الحق في التراجع بنص تنظيمي، وذلك للاعتبارات التالية:</p> <p>- إن حق التراجع لا يشمل جميع العقود المبرمة بين المستهلك والمورد، بل يتعلق فقط بالعقود المبرمة عن بعد والعقود المبرمة خارج المحلات التجارية والقروض الاستهلاكية؛</p> <p>- إن شروط وإجراءات ممارسة الحق في التراجع محددة مسبقاً في الأقسام والمواد الخاصة بهذا الحق في القانون رقم 31.08 في صيغته الحالية؛</p> <p>- إن النقطة 4 من المادة 18 من القانون رقم 31.08 الجاري به العمل، تعتبر إلغاء حقوق المستهلك القانونية أو الحد منها شرطاً تعسفياً. وبالتالي، تشمل هذه الصياغة العامة جميع حقوق المستهلك المخولة له بموجب القانون رقم 31.08 بما في ذلك الحق</p>



<p>إلغاء حقه في التراجع الذي يشمل جميع أصناف العقود المبرمة بين المورد والمستهلك، وتحدد شروط وإجراءات ممارسة الحق في التراجع بنص تنظيمي- . المادة 23 إضافة فقرة... لا يجوز استعمال إعلانات إشهارية كيفما كانت طبيعة بثها أو نشرها إذا كانت تحرض على العنف، أو تسعى إلى التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس. المادة 40.... حذف تعبير عند الاقتضاء.... المادة 49... حذف الفقرة الثالثة. المادة 56 الفقرة الأولى..... مع الحرص على احترام حق المستهلك في الاختيار - إعادة النظر في المرسوم التطبيقي المتعلق بالنظام الأساسي النموذجي لجمعيات حماية المستهلك.</p>		<p>في التراجع. - المادة 23: لا يمكن قبول الاقتراح المتعلق بإدراج منع استعمال إعلانات إشهارية تحرض على العنف أو تسعى إلى التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، لكونه لا يدخل في نطاق تطبيق القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك. - المادة 40: لا يمكن قبول هذا الاقتراح، لأن عبارة "عند الاقتضاء" المقصود منها إن كان المستهلك قد دفع أي مبالغ مسبقا فيجب أن ترد إليه على الفور من قبل المورد.</p>
<p>L'Association marocaine pour la protection du littoral et Développement Durable Opposition au décret : Modalités d'octroi et de renouvellement de l'autorisation d'exploitation du sable ou tout autre matériau du cordon dunaire et de la partie maritime du littoral Autant qu'ONG très impliquée dans la gestion des problématiques du littoral et de l'exploitation de ses ressources, nous nous opposons vivement au projet de décret Durant plus de deux décennies, les ONG et les ministères concernées par le dragage ont fini par réglementer le dragage d'exploitation au niveau de la loi 27-13 qui fixe les conditions de son déroulement. Si pour ce dernier, les gisements prospectés à l'avance permettent d'exploiter le « sable » pour le dragage d'entretien, et compte tenu de la définition même de ce dernier, ses objectifs, les espaces où il s'opère, ...les produits issus de ce dragage dit d'entretien ont valeur de déchets. Autoriser la commercialisation de ces sédiments met en péril toute la réglementation dont le pays s'est doté et ouvre les portes à l'amalgame « dragage d'exploitation » et « dragage d'entretien » et à la destruction de nos littoraux. Le Gouvernement se mettrait hors la loi en préconisant la commercialisation des produits issus du dragage d'entretien. Cette</p>	<p>Benmohammadi Villa 180, rue S, Val Fleury, 14000, kénitra</p>	<p>Ces commentaires concernent le décret relatif aux modalités d'octroi et de renouvellement de l'autorisation d'exploitation du sable ou tout autre matériau du cordon dunaire et de la partie maritime du littoral, ils ne concernent pas le projet de loi n° 13-23 modifiant et complétant la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur.</p>



question a été déjà débattue suite à l'interpellation de la direction de l'Agence Nationale des Ports lors de l'exécution du marché N°53/ANP-DG/2017. L'ANP avait inclus dans les prescriptions du marché mentionné intéressant les « travaux de dragage d'entretien » de quinze ports du Maroc la commercialisation des « matériaux meubles non cohésifs » issus du dragage précité. Cette confusion manifeste entre dragage d'exploitation et dragage d'entretien a été levée en son temps. Il suffit de revenir aux dispositions de la loi 27-13 relative aux carrières pour faire le distinguo entre les deux modalités du dragage. A moins de vouloir payer deux fois le même service, une fois au titre de l'entretien par les contribuables et une autre fois par la rente de la commercialisation des produits du dragage. Le Gouvernement serait plus avisé d'exiger l'engraissement des plages avoisinantes, devenues des grèves, avec les sédiments dragués pour réaliser l'ouverture de l'embouchure et son maintien. Il contribuerait ainsi à la mise en œuvre de l'article 24 de la loi littorale qui lui sert d'assise pour son « autorisation exceptionnelle » en évitant de compromettre encore plus l'intégrité des plages avoisinantes. Dans un contexte marqué par l'élévation du niveau de la mer, l'accroissement en nombre et en intensité des tempêtes océaniques, le sable issu des zones littorales (embouchures, plages,...etc.) devrait être plutôt perçu comme réserve stratégique pouvant compenser et atténuer les risques d'inondation et de salinisation des nappes phréatiques. Les quantités de sables draguées des estuaires et des cônes alluviaux devraient servir prioritairement à alimenter l'équilibre sédimentaires des secteurs côtiers souffrant de l'appauvrissement des apports sédimentaires du piégeage des sédiments par les retenues d'eau sur le continent, ou par les souilles de dragages sous marins et estuariens ou encore par l'interception des apports



des courants de la houle (dérive littorale) La lecture des textes juridiques qui encadrent l'activité de montre une réalité amère : l'absence de l'audit. L'Etat se satisfait des déclarations des exploitants sans les auditer Le recours à des expertises pour le contrôle qui ne se fait que rarement alors qu'il L'administration chargée du contrôle et du suivi de l'exploitation par dragage ne dispose pas des moyens nécessaires à l'exercice de ces prérogatives prévues par la loi 27-13 et la loi 81-12. Ainsi, Les sédiments de dragage peuvent contenir des substances dangereuses. Le tableau 1 ci-après illustre la classification européenne du 17 Mai 2005 des sédiments contaminés. Les seuls apportés dans ce tableau constituent des valeurs limites en métaux lourds, au-delà desquelles les sédiments sont considérés comme dangereux. Tableau 1: La classification européenne du 17 Mai 2005 des sédiments contaminés (*)

Sédiment marins portuaire NB : En l'absence de normes marocaines pour les produits de dragage, (le texte de loi sur les déchets ne traitant pas des produits de dragage qui ont le statut de déchet, en France nous préconisons d'utiliser la classification et normes françaises . Une fois à terre, les matériaux dragués peuvent être considérés comme déchets. Ils peuvent être valorisés après traitement convenable ou immergés en mer lorsque leur niveau de contamination le permet (cf valeurs guide proposées dans les tableaux 3, 4, 5 et 6). Lorsque leur niveau de contamination ne permet pas leur valorisation ou leur immersion, ils seront régis par les articles 42, 45 et 46 de la loi n° 11-03 relative à la protection et à la mise en valeur de l'environnement, la loi 28-00 relative à la gestion et à l'élimination des déchets, et par la loi 10-95 ainsi que les différentes conventions auxquelles s'engage le Maroc . Par ailleurs, ces déchets doivent être mis en dépôt et/ou faire l'objet d'un traitement spécial (incinération par exemple). En



France, il est communément admis de prendre en considération les niveaux de référence (Tableau 7) prescrits pour l'épandage des boues de stations d'épuration (arrêté du 8 janvier 1998). Contaminants Valeur limite dans les boues (mg/kg- 1 M.S.) Valeur limite dans les sols(mg/kg- 1 M.S.) Cadmium 15 2 Chrome 1000 150 Cuivre 1000 100 Mercure 10 1 Nickel 200 50 Plomb 800 100 Zinc 3000 300 Cr +Cu+Ni+Zn 4000 PCB 0.8 Fluoranthène 5 Benzo(b)fluoranthène 2.5 Benzo(a)pyrène 2

Tableau 7 : Teneurs limites admissibles dans les boues de stations d'épuration (législation française)

Le ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau use d'une classification selon l'origine du sable. Quatre catégories sont ainsi distinguées : sables des dunes, sables des ballastières d'oueds, sables de concassage et sable de dragage. Cette classification retrace en quelque sorte l'histoire de l'utilisation de ce matériau. Il est plus que temps de définir des normes telle la NM 10-1-271 concernant les granulats pour béton hydraulique pour éviter toute manipulation du terme « sable » ; car on peut trouver sur le marché de la terre sableuse ou un sédiment noirâtre dont le promoteur a voulu lui attribuer la couleur verte(!). A ce sujet, la loi 27-13 impose la traçabilité du matériau de la production à la consommation. Il reste à s'assurer de son application pour que le marché du sable se clarifie et que sa qualité soit normalisée et que l'environnement de la ressource soit respecté. Pour finir Notre pays vient de mettre à niveau son arsenal juridique concernant l'exploitation des carrières. Par l'application de la 27-13 et de la loi littoral 81-12, le Royaume du Maroc soignera très vite l'image propagée par les médias sur le commerce du sable et la dégradation de littoral qui s'en suit. De même l'informel ne trouvera plus l'occasion de se nourrir du pillage et de l'amalgame. Il reste d'une part le problème de la publication de l'ensemble des textes et des



<p>circulaires nécessaires à l'application de ces lois et d'autre part de doter l'administration en charge du secteur des moyens du contrôle et du suivi afin d'éviter toute fraude et tout impact négatif sur l'environnement.</p>		
<p>مادة 53: حسب مدلول هذا القانون يراد بـ " البيع بالتخفيض: البيع المقترن أو المسبوق بالإشهار والمعلن عنه باعتباره يهدف إلى التصريف السريع للمنتوجات والسلع المخزونة أو المعروضة للبيع، وكذا تقديم الخدمات عن طريق تخفيض السعر). (التعليق لا يقتصر التصريف السريع للمنتوجات والسلع على "المخزون" الذي لا يعاينه المستهلك في الغالب، لذا وجب أن يمتد البيع بالتخفيض أيضا إلى المنتوجات والسلع المراد تصريفها عن طريق عرضها للبيع . كما أن الخدمات قد تكون موضوع تخفيض في سعرها بنفس الحثيات الواردة في المادة 53 من خلال دعوة مستهلكي الخدمة الأوائل إلى الاستفادة من تخفيض السعر .</p> <p>المادة 55 : تجب الإشارة.....أو منتوجات المورد وذلك طبقا لمقتضيات المادة 54-1. يمنع أن تستعمل في كل إشهار..... أو مثيلاتها في لغات أخرى، ومشتقاتها ومعانيها للدلالة على أي نشاط.....(الباقى بدون تغيير) .</p> <p>التعليق ذلك أن استعمال لفظ "تنزيل" أو "البيع بالرخا" أو غيره من الأسماء التجارية لا تدخل في نطاق المنع طبقا للمادة 55، لأنها ليست مشتقة من لفظ "تخفيض" ولا هي مثيل لها بلغة أجنبية. المادة 54-1: تجرى التخفيضات خلال السنة المدنية في فترتين، مدة كل منهما أسبوعين على الأقل وشهرين على الأكثر. ويتم تحديد تواريخ وأوقات بدايتها ونهايتها بنص تنظيمي. تحفظ بخصوص حيثيات النص التنظيمي اقتراح مراعاة النص التنظيمي لفترات الذروة والإقبال على المنتج أو السلعة موضوع التخفيض، كالعطل والمواسم مثلا. المادة 153-1: يمكن لجمعيات حماية المستهلك أن تتكفل في إطار جامعة أو جمعيات لحماية المستهلك .</p> <p>التماس إلغاء إمكانية "الاعتماد" وشروطه. التعليق غموض يلف خاصية "الاعتماد" على مستوى الآثار القانونية، ذلك أن الجامعة، يجوز أن تمارس مهامها مبدئيا في ظروف قانونية مباشرة بعد حصولها على الوصل النهائي، أو مرور 60 يوما من تاريخ إيداع الملف القانوني. ومن شأن اشتراط "الاعتماد" المرتبط بممارسة النشاط لسنتين محددة، وفي ظروف مادية مناسبة أن يقطع الطريق أمام طموح الجامعات الفتية. لأجله، يقترح الائتلاف استبعاد "الاعتماد" بنصه التنظيمي، والاكتفاء بما هو وارد من شروط في المادتين 154 و155 من نفس القانون. المادة 172-1: عند إثبات مخالفة من قبل الباحثين المؤهلين والمحلفين لتطبيق هذا القانون، يجوز لهم، توجيه أمر للمورد، مع إعطائه فترة زمنية أقصاها 20 يوما، بتبديء من تاريخ توجيه الأمر للمورد، بضرورة الامتثال للالتزامات). (التعليق 60يوما كحد أقصى، مدة طويلة يستطيع خلالها المورد ارتكاب المخالفات والعود فيها، ويتراجع بعد أن يكون الإشهار الكاذب أحق ضرارا بالمستهلك خاصة خلال العطلة الصيفية. كما أن توجيه الأمر المذكور بأجله، يتناقض مع الصيغة القانونية المرتبطة بإداء القسم من طرف الباحثين المنتدبين الملزمين قانونا بتحرير محاضر المخالفات</p>	<p><u>عبد الملك بنار</u> 22، تعاونية النخيل حي ولي العهد، أكادير.</p>	<p>- المادة 53: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بإضافة عبارة "السلع المعروضة للبيع" للسلع المشمولة بالبيع بالتخفيض كما وردت في تعريف هذه الممارسة التجارية، وذلك لأن البيع بالتخفيض يهدف إلى التصريف السريع للمنتوجات والسلع المخزونة. والمخزون هو عبارة عن مجموع السلع والمنتجات التي تمتلكها المنشأة بغرض إعادة البيع. وبالتالي، فالسلع المعروضة للبيع تعتبر أيضا من المخزون. والأهم في مدلول البيع بالتخفيض هو عدم اللجوء إلى إعادة اقتناء المنتوجات المخفضة من طرف الممول والاقتصار على تصريف المخزون.</p> <p>- المادة 55: يمكن قبول هذا الاقتراح من أجل تجويد صياغة النص، وذلك لإزالة كل لبس والحيلولة دون إيقاع المستهلك في الغلط باستعمال ألفاظ وعبارات ليست مشتقة من عبارة "تخفيض" لكن لها نفس الدلالات والمعاني بالنسبة للمستهلك.</p> <p>المادة 154-1: بالفعل من المهم أن يراعي النص التنظيمي في تحديده لتواريخ وأوقات بداية ونهاية فترات البيع بالتخفيض لفترات الذروة والإقبال على المنتج أو السلعة موضوع التخفيض، كالعطل والمواسم وكذا خصوصيات كل جهة. لذلك فهذه الملاحظة مقبولة وسوف يتم أخذها بعين الاعتبار.</p> <p>المادة 153-1: بالفعل يحق لكل جمعية محدثة وفقا للظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم الحق في تأسيس الجمعيات أن تمارس نشاطها كما هو محدد في نظامها الأساسي. ولن يحد الاعتماد من حرية أي جمعية أو جامعة في ممارسة أنشطتها بل سيمكن اعتماد جمعيات حماية المستهلك من منحها مزيد من المصداقية والثقة وتحسين وتجويد عملها على الدفاع</p>



<p>مباشرة بعد علمهم بها.</p>		<p>عن حقوق المستهلك. وهو سيشكل اعتراف رسمي من الدولة بتمثيل الجامعة المعتمدة للمصلحة العامة. كما سيشرح هذا الاعتماد الجامعات المتواجدة حاليا على التكتل فيما بينها للرفع من مردوديتها وفعاليتها. وسوف يتم توضيح مبدأ الاعتماد وشروطه ومميزاته بنص تنظيمي.</p> <p>المادة 1-172: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بتقليص المدة القصوى التي يمكن للباحث أن يمنحها للمورد للامتثال لالتزاماته من 60 يوما إلى 20 يوما، وذلك لكون مدة 60 يوما المنصوص عليها في هذه المادة هي الحد الأقصى الذي يمكن للباحث منحه للمورد من أجل الامتثال لالتزاماته، وبمفهوم المخالفة فإن الباحث يمكنه تحديد مدة زمنية أقل إن كان الأمر مناسباً حسب نوعية المخالفة ومدى تأثيرها على المستهلك وصعوبة تغييرها.</p>
<p>Argumentaire pour l'opposition à l'arrêté d'application N° 2.22.312 visant les modalités d'octroi et de renouvellement de l'autorisation d'exploitation du sable ou tout autre matériau du cordon dunaire et de la partie maritime du littoral Opposition au décret : L'exploitation des sables et ses impacts sur le littoral marocain sont un sujet préoccupant. Les études ont en effet montré que les plages marocaines connaissent une érosion importante et que de nombreux tronçons de côtes reculent. L'exploitation des sables est souvent liée à la construction et à l'industrie du béton. Les sables marins sont utilisés pour la fabrication de matériaux de construction, tels que le béton et les granulats. Cependant, l'extraction excessive de sable des plages et des fonds marins peut avoir des conséquences néfastes sur l'écosystème côtier. L'un des principaux impacts de l'extraction des sables est la perte de sédiments. Les sédiments jouent un rôle essentiel dans le maintien de l'équilibre des plages et des côtes. Lorsque le sable est retiré, les plages perdent leur capacité naturelle à se reconstituer, ce qui entraîne une</p>	<p><u>Mohamed</u> <u>BENATA</u> 14, Rue El Yanboue, Hay Al Qods Oujda</p>	<p>Ces commentaires concernent l'arrêté n°2.22.312 visant les modalités d'octroi et de renouvellement de l'autorisation d'exploitation du sable ou tout autre matériau du cordon dunaire et de la partie maritime du littoral, ils ne concernent pas le projet de loi n° 13-23 modifiant et complétant la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur.</p>



érosion accrue. Cela peut mettre en péril les infrastructures côtières, les habitats naturels et les activités économiques qui dépendent des plages et des côtes. De plus, l'extraction des sables peut perturber les écosystèmes marins côtiers. Les habitats marins, tels que les récifs coralliens et les herbiers marins, peuvent être endommagés ou détruits lors de l'extraction des sables. Cela a un impact sur la biodiversité marine et peut entraîner la disparition d'espèces animales et végétales importantes pour l'écosystème. Il convient de noter que le Maroc a mis en place des réglementations pour encadrer l'exploitation des sables et prévenir les effets négatifs sur le littoral. Par exemple, la loi marocaine interdit l'extraction de sable des plages et des dunes côtières, sauf dans des cas rares, spécifiques et autorisés par les autorités compétentes. Cependant, l'application de ces réglementations peut parfois poser des défis et il est important de veiller à leur respect pour préserver l'intégrité du littoral et de la biodiversité marine. Il est également essentiel de promouvoir des pratiques durables en matière de construction et de gestion des ressources. Des alternatives au sable marin, telles que l'utilisation de matériaux recyclés, peuvent être explorées. De plus, la mise en place de stratégies de protection côtière, telles que la construction de digues ou la plantation de végétation côtière, peut contribuer à réduire l'érosion et à préserver les plages et les côtes. En définitif, l'exploitation des sables a un impact significatif sur le littoral marocain, avec une érosion accrue et un recul des traits de côtes. Il est important de mettre en œuvre des mesures réglementaires strictes, de promouvoir des pratiques de construction durables et de chercher des alternatives à l'extraction excessive de sable afin de préserver l'intégrité du littoral et de ses écosystèmes. Lorsqu'une décision juridique est prise, il est important de s'assurer qu'elle est cohérente avec les lois et



réglementations existantes. Si les autorités marocaines envisagent de publier un arrêté d'application de la loi littorale 81-12, il est crucial qu'il respecte les dispositions réglementaires qui visent à protéger le littoral et son cordon dunaire. Cela garantirait la cohérence et l'efficacité du cadre juridique global pour la protection du littoral. Il convient également de noter que les lois et réglementations peuvent être complémentaires et interdépendantes. Dans le cas de la loi littorale 81-12 et de la loi des carrières 27-13, il est important de veiller à ce qu'il n'y ait pas de contradictions ou de conflits entre ces textes. Une harmonisation des différentes lois et réglementations est essentielle pour assurer une gestion cohérente et efficace des ressources naturelles, y compris des sables côtiers. Pour évaluer si une décision juridique spécifique respecte les dispositions réglementaires, il est nécessaire d'examiner les détails de cette décision, les motivations qui la sous-tendent et le contexte dans lequel elle est prise. Les autorités marocaines, en collaboration avec des experts et des parties prenantes, devraient mener une analyse approfondie pour s'assurer que cette décision est conforme aux objectifs de protection du littoral et du cordon dunaire, tout en prenant en compte les besoins économiques et sociaux du pays. En fin de compte, il est essentiel d'adopter une approche équilibrée qui tienne compte à la fois de la protection de l'environnement côtier et des intérêts socio-économiques. Une consultation et une collaboration étroite entre les parties prenantes, y compris les experts en environnement, les organisations de protection de la nature, les autorités gouvernementales et les acteurs économiques, peuvent aider à parvenir à des décisions éclairées et équilibrées pour la préservation du littoral marocain. A notre avis cette proposition d'arrêté d'application a été élaborée à la suite de l'influence potentielle des intérêts



économiques sur l'élaboration de l'arrêté d'application de la loi littorale marocaine n°81-12. Lorsqu'il s'agit de la gestion des ressources naturelles, y compris les sables côtiers, il est important de garantir une prise de décision équilibrée et transparente, qui tienne compte à la fois des aspects environnementaux et des intérêts socio-économiques. Les processus de prise de décision doivent être guidés par des études scientifiques, des évaluations environnementales rigoureuses et une participation active des parties prenantes, y compris les experts en environnement, les organisations de protection de la nature et les communautés locales. Cela contribue à assurer une approche inclusive et à minimiser les risques de conflits d'intérêts ou de pressions excessives de groupes spécifiques. Il est également important que les autorités compétentes prennent en considération les recommandations des experts indépendants et des organisations environnementales lors de l'élaboration de l'arrêté d'application. Cela permet de garantir une prise de décision éclairée et basée sur des preuves scientifiques solides. La transparence dans le processus d'élaboration des lois et réglementations est également essentielle pour prévenir les conflits d'intérêts potentiels. Les consultations publiques, la divulgation des informations pertinentes et la participation du public peuvent jouer un rôle important dans la garantie d'une prise de décision ouverte et transparente. Il est donc crucial que les autorités marocaines veillent à ce que l'élaboration de l'arrêté d'application de la loi littorale marocaine n°81-12 soit menée de manière transparente, en tenant compte des meilleures pratiques en matière de gouvernance environnementale et en évaluant soigneusement les impacts potentiels sur l'environnement et le littoral marocain. En conséquence et suite aux études scientifiques réalisées au niveau national et international et en tant



<p>qu'organisation civile qui vise l'intérêt général de notre pays et la protection de son environnement et ses ressources naturelles et notamment son littoral et sa biodiversité marines nous exprimons notre opposition ferme et irrévocable au projet d'arrêté d'application n° 2.22.312 étant donné son incohérence avec les objectifs de la loi littoral qui vise la protection et le devenir du littoral marocain. Le contenu de ce projet d'arrêté aura des conséquences néfastes qui aggraveront l'état d'érosion général que connaît le littoral marocain. Il est recommandé de faire appel à des alternatives qui existent pour subvenir aux besoins en sable du secteur du bâtiment et de veiller à l'équilibre sédimentaire de nos plages et ne pas perturber les écosystèmes marins que le Maroc s'est engagé à protéger en signant les conventions internationales.</p>		
<p>حجج معارضة مشروع المرسوم التطبيقي رقم 2.22.312 بشأن طرق منح وتجديد الإذن باستغلال الرمال أو أي مادة أخرى من سلك الكثبان الرملية والجزء البحري للساحل يعد استغلال الرمال وتأثيراته على الساحل المغربي مصدر قلق. أظهرت الدراسات أن الشواطئ المغربية تشهد تآكلًا كبيرًا وأن العديد من مساحات الساحل تتحسر. غالبًا ما يرتبط استغلال الرمال بالبناء وصناعة الخرسانة. تستخدم الرمال البحرية لتصنيع مواد البناء، مثل الخرسانة والركام. ومع ذلك، فإن الاستخراج المفرط للرمال من الشواطئ وقاع البحر يمكن أن يكون له عواقب سلبية على النظام البيئي الساحلي. أحد الآثار الرئيسية لاستغلال الرمال هو فقدان الرواسب. تلعب الرواسب دورًا أساسيًا في الحفاظ على توازن الشواطئ والسواحل. عند إزالة الرمال، تفقد الشواطئ قدرتها الطبيعية على التجديد، مما يؤدي إلى زيادة التعرية. هذا يمكن أن يعرض البنية التحتية الساحلية والموائل الطبيعية والأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الشواطئ والسواحل للخطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تعدين الرمال إلى تعطيل النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية. الموائل البحرية، مثل الشعاب المرجانية وقيعان الأعشاب البحرية، يمكن أن تتلف أو تدمر أثناء تعدين الرمال. هذا له تأثير على التنوع البيولوجي البحري ويمكن أن يؤدي إلى اختفاء الأنواع الحيوانية والنباتية الهامة للنظام البيئي. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب وضع أنظمة لمراقبة استغلال الرمال ومنع الآثار السلبية على الساحل. على سبيل المثال، يحظر القانون المغربي استخراج الرمال من الشواطئ والكثبان الساحلية، إلا في حالات نادرة ومحددة تسمح بها السلطات المختصة. ومع ذلك، قد يشكل تطبيق هذه اللوائح في بعض الأحيان تحديات ومن المهم ضمان الامتثال لها للحفاظ على سلامة الخط الساحلي والتنوع البيولوجي البحري. من الضروري أيضًا تعزيز ممارسات</p>	<p><u>بنعطا محمد</u> ، شارع الينبوع، حي القدس، وجدة</p>	<p>لا تتعلق هذه الملاحظات بمشروع القانون رقم 13.23 المتمم والمغير للقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، بل تتعلق بمشروع المرسوم التطبيقي رقم 2.22.312 بشأن طرق منح وتجديد الإذن باستغلال الرمال أو أي مادة أخرى من سلك الكثبان الرملية والجزء البحري للساحل</p>



البناء وإدارة الموارد المستدامة. يمكن استكشاف بدائل لرمل البحر، مثل استخدام المواد المعاد تدويرها. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يساعد تنفيذ استراتيجيات حماية السواحل، مثل بناء الجدران البحرية أو زراعة النباتات الساحلية، في تقليل التعرية والحفاظ على الشواطئ والسواحل. في نهاية المطاف، فإن استخراج الرمال له تأثير كبير على الساحل المغربي، مع زيادة التعرية وتراجع السواحل. من المهم تنفيذ تدابير تنظيمية صارمة، وتعزيز ممارسات البناء المستدامة والبحث عن بدائل لاستخراج الرمال المفرط من أجل الحفاظ على سلامة الساحل وأنظمتها البيئية. عند اتخاذ قرار قانوني ، من المهم التأكد من توافقه مع القوانين واللوائح القائمة. إذا كانت السلطات المغربية تخطط لنشر مرسوم لتطبيق القانون الساحلي 12-81 ، فمن الأهمية بمكان أن تحترم الأحكام التنظيمية التي تهدف إلى حماية الساحل وحزام الكثبان الرملية. وهذا من شأنه أن يضمن تماسك وفعالية الإطار القانوني الشامل لحماية السواحل. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن القوانين واللوائح يمكن أن تكون متكاملة ومتراصة. في حالة قانون الساحل 12-81 وقانون المحجر 13-27 ، من المهم التأكد من عدم وجود تناقضات أو تضارب بين هذه النصوص. يعد تنسيق القوانين واللوائح المختلفة أمرًا ضروريًا لضمان الإدارة المتسقة والفعالة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الرمال الساحلية. لتقييم ما إذا كان قرار قانوني معين يتوافق مع الأحكام التنظيمية، من الضروري فحص تفاصيل هذا القرار، والدوافع الكامنة وراءه والسياق الذي تم اتخاذه. يجب على السلطات المغربية، بالتعاون مع الخبراء وأصحاب المصلحة، إجراء تحليل متعمق للتأكد من أن هذا القرار يتماشى مع أهداف حماية الساحل وحزام الكثبان الرملية، مع مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. في نهاية المطاف، من الضروري اعتماد نهج متوازن يأخذ في الاعتبار حماية البيئة الساحلية والمصالح الاجتماعية والاقتصادية. يمكن أن يساعد التشاور والتعاون الوثيق بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك خبراء البيئة ومنظمات الحفاظ والسلطات الحكومية والجهات الفاعلة الاقتصادية، في الوصول إلى قرارات مستنيرة ومتوازنة للحفاظ على الساحل المغربي. في رأينا، تم وضع هذا الاقتراح الخاص بمرسوم تنفيذي بعد التأثير المحتمل للمصالح الاقتصادية على صياغة المرسوم التنفيذي لقانون الساحل المغربي رقم 12-81. عندما يتعلق الأمر بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الرمال الساحلية، فمن المهم ضمان اتخاذ قرارات متوازنة وشفافة تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والمصالح الاجتماعية والاقتصادية. يجب أن تسترشد عمليات صنع القرار بالدراسات العلمية والتقييمات البيئية الصارمة والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك خبراء البيئة ومنظمات الحفاظ والمجتمعات المحلية. يساعد ذلك على ضمان اتباع نهج شامل ويقلل من مخاطر تضارب المصالح أو الضغط غير المبرر من مجموعات معينة. الشفافية في عملية تطوير القوانين واللوائح ضرورية أيضًا لمنع تضارب المصالح المحتمل. يمكن أن تلعب المشاورات العامة والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة والمشاركة العامة دورًا مهمًا في ضمان اتخاذ قرارات منفتحة وشفافة. لذلك من الأهمية بمكان أن تضمن السلطات المغربية أن صياغة مرسوم تنفيذ القانون الساحلي المغربي رقم 12-81



<p>يتم بطريقة شفافة ، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات فيما يتعلق بالحوكمة البيئية وعن طريق التقييم الدقيق للأثار المحتملة على البيئة والساحل المغربي . وبناء على ذلك، واتباعاً للدراسات العلمية التي أجريت على المستويين الوطني والدولي وكمنظمة مدنية تهدف إلى المصلحة العامة لبلدنا وحماية بيئتها ومواردها الطبيعية وخاصة ساحلها وتنوعها البيولوجي البحري ، فإننا نعبر عن معارضتنا. معارضة حازمة وغير قابلة للنقض لمشروع المرسوم التنفيذي رقم 2.22.312 نظرا لتعارضه مع أهداف قانون الساحل الهادف إلى حماية الساحل المغربي وتنميته. سيكون لمضمون مشروع المرسوم هذا عواقب وخيمة ستؤدي إلى تفاقم حالة الانجراف العامة التي يعيشها الساحل المغربي. يوصى باستخدام البدائل الحالية لتلبية احتياجات قطاع البناء من الرمال ولضمان توازن الرواسب في شواطئنا وعدم الإخلال بالنظم البيئية البحرية التي تعهد المغرب بحمايتها من خلال التوقيع على الاتفاقيات الدولية</p>		
<p>سلام تام بوجود مولانا الإمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله وإيده، بادئ ذي بدء ، اسمحوا لي أن أشركك على الفرصة التي منحتها لنا لتوضيح آرائنا حول القوانين والمراسيم قيد الدراسة. فيما يتعلق بمشروع القانون 31.08 ، نلاحظ أن فعاليات المجتمع المدني ستكون ممثلة فقط من قبل جامعات الجمعيات مما يكرس ثقافة التمرکز و اللتي ما فتئ جلالته يحت على تغييرها لعدم جدواها تانيا التعيينات محصورة عند رئيس الحكومة عبر اقتراحات رؤساء الجامعات بينما الطاقات الواعدة تتواجد خارج داك الاطار ثالثا مشروع القانون يجب ان ياخذ بعين الاعتبار ان اليات التسيير في المغرب تتغيروبدالك وجب استباق داك التغيير واتماشي مع الرؤيا الملكية لنموذج التنموي لاتبثاق المغرب شكرا لكم</p>	<p>targante</p>	<p>إن تمثيل فعاليات المجتمع المدني من قبل جامعات جمعيات حماية المستهلك سيمكن من حث الجمعيات على التكتل في جامعات تمثلها وذلك للرفع من قدراتها وإمكاناتها. ولن يكرس ذلك ثقافة التمرکز بل بالعكس فالجمعيات يمكنها التكتل في جامعات جهوية تمثل طابعها وخصوصيتها.</p>
<p>بسم الله الرحمن الرحيم من الاتحاد المغربي لجمعيات حماية المستهلكين أكادير في، 15 / 06 / 2023 إلى السيد رئيس الأمانة العامة للحكومة الرباط .الموضوع : حول مشروع تغيير وتتميم القانون 31/08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك سلام تام بوجود مولانا الإمام، تجاوبا مع مذكرة تقديم المتعلقة بمشروع تغيير وتتميم القانون 31/08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك والتي تقدمت بها وزارة الصناعة والتجارة يشرفني بان اوافيكم بالمقترحات والتعديلات التي يراها الاتحاد المغربي لجمعيات الحماية المستهلكين ضرورية في مشروع تغيير القانون في حدود المواد التي طرحتها وزارة الصناعة والتجارة وهي كالتالي بالصياغة والتحليل والتبرير المادة :53التعديل المقترح من طرف الوزارة :حسب مدلول هذا القانون ، يراد ب ، §البيع بالتخفيض : البيع المقترن او المسبوق بشهارة والمعلن عنه باعتباره يهدف الى التصريف السريع للمنتوجات والسلع المخزونة عن طريق تخفيض السعر §.مقترح الاتحاد المغربي :التصريف السريع للمنتوجات والسلع المخزونة أو المعروضة للبيع .وكذلك الخدمات عن طريق التخفيض "الباقى بدون تغيير . "لأننا نرى أن البيع بالتخفيض يجب أن لا يقتصر على المنتوجات والسلع المخزونة بل يجب أن يضم السلع والمنتوجات التي يشملها التخفيض عن طريق عرضها للبيع ، كما أن هناك خدمات أيضا يمكن ان تستفيد من</p>	<p>محمد كيموي حي الوفاء أكادير الصندوق البريدي : 40093</p>	<p>- المادة 53: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بإضافة عبارة "السلع المعروضة للبيع" للسلع المشمولة بالبيع بالتخفيض كما وردت في تعريف هذه الممارسة التجارية، وذلك لأن البيع بالتخفيض يهدف إلى التصريف السريع للمنتوجات والسلع المخزونة. والمخزون هو عبارة عن مجموع السلع والمنتوجات التي تمتلكها المنشأة بغرض إعادة البيع، إذن فالسلع المعروضة للبيع تعتبر أيضا من المخزون. والأهم في مدلول البيع بالتخفيض هو عدم اللجوء إلى إعادة افتناء المنتوجات المخفضة من طرف الممول والاقتصار على تصريف المخزون.</p> <p>- المادة 55: يمكن قبول هذا الاقتراح من أجل تجويد صياغة النص، وذلك للحيلولة دون إيقاع المستهلك في الغلط باستعمال ألفاظ وعبارات ليست مشتقة من عبارة "تخفيض" لكن لها نفس</p>



هذه المادة بتخفيض سعرها كدعوة المستهلكين العشرة أو المائة الأوائل أو أقل أو أكثر من الاستفادة من التخفيض في القطاع الطبي على سبيل المثال وغيره. المادة 54-1 التعديل المقترح من طرف الوزارة :تجرى التخفيضات خلال السنة المدنية في فترتين ، مدة كل منهما أسبوعين على الأقل وشهرين على الأكثر ويتم تحديد تواريخ وأوقات بدايتها ونهايتها بنص تنظيمي مقترح الاتحاد المغربي :
§نقترح بأن يراعي النص التنظيمي ويشارفيه للفترات التي تعرف إقبالا كبيرا على المنتج أو السلعة موضوع التخفيض كفترات الذروة والعطل. المادة 55
§التعديل المقترح من طرف الوزارة " يجب الاشارة أو منتوجات المورد وذلك طبقا لمقتضيات المادة 1.54 يُمنع أن تستعمل في كل إشهار.....لفظ تخفيض أو مثيلاتها في لغات أخرى مقترح الاتحاد المغربي " § :يمنع أن تستعمل في كل اشهار لفظ " تخفيض أو مثيلاتها في لغات أخرى ومشتقاتها ودلالات معانيها على أي نشاط "..... على سبيل المثال تجنب استعمال لفظ تنزيل " أو " في المتناول " أو البيع رخيص " أو " البيع بالرخاء أو غيرها من الكلمات التي تسمح للمورد هامش مناوره قانونية للنصب على المستهلك ما دام إجراءه ذلك لا يدخل في نطاق المنع طبقا للمادة 55 ، لأنها ليست مشتقة من لفظ ، تخفيض، ولا مثيل لها في اية لغة أجنبية. المادة 53-1 التعديل المقترح من طرف الوزارة . يمكن لجمعيات حماية المستهلك أن تتكفل في إطار ولأحكام هذا القانون" « يمكن لجمعيات حماية المستهلك ان تكون معتمدة "مقترح الاتحاد المغربي :ليس هناك توضيح لكلمة " معتمدة" لأن جمعيات حماية المستهلك هي منظمات غير حكومية وتمارس نشاطها في إطار ظهير الحريات العامة ظهير 1958 الذي حدد الإطار القانوني لعملها . ووقوع لفظ " معتمده " تتطلب توضيحا يتماشى مع ما سلف ذكره لذلك نقترح في الاتحاد المغربي حذف كلمة "معتمدة ."المادة 72-1 التعديل المقترح من طرف الوزارة " عند اثبات مخالفة من قبل الباحثين المؤهلين والمحلفين..... يجوز لهم توجيه أمر المورد مع اعطائه فترة زمنية مناسبة مدتها 60 يوما كحد أقصىمقترح الاتحاد المغربي :نقترح سحب كلمة "مناسبة " كما نقترح تحديد المدة في عشرة أيام لأن المدة المقترحة من طرف الوزارة سوف تمكن المورد من الإضرار بالمستهلك طول تلك المدة الزمنية خاصة ان صادفت العطل الصيفية

المادة 174 التعديل المقترح من طرف الوزارة "يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 250.000 درهم كل مخالفات أحكام المواد 21 و 22 1.64مقترح الاتحاد المغربي :بالنظر إلى مضمون المواد اعلاه سوف نرى أنها تتعلق بالإشهار الكاذب والادعاء الكاذب والبيان الكاذب والعرض الكاذب في السلع والمنتجات والخدمات وتدخل فيها الشركات الكبرى خاصة العقارية منها . فكيف يمكن ان تتأثر بغرامة من هذا الحجم مقارنة بالضرر الكبير والخطير الذي سيلحق المستهلك بسببها .لذلك نقترح ان تكون الغرامة ردية وقوية بالنظر إلى رأس مال الشركة وأرباحها تبدأ من 250.000.00 درهم إلى 2.000.000 درهم المادة 204 التعديل المقترح من

الدلالات والمعاني بالنسبة للمستهلك.

المادة 54-1 : بالفعل من المهم أن يراعي النص التنظيمي في تحديده لتواريخ وأوقات بداية ونهاية فترات البيع بالتخفيض لفترات الذروة والإقبال على المنتج أو السلعة موضوع التخفيض، كالعطل والمواسم وكذا خصوصيات كل جهة. لذلك فهذه الملاحظة مقبولة وسوف يتم أخذها بعين الاعتبار.

المادة 1-153 : بالفعل يحق لكل جمعية محدثة وفقا للظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) بتنظيم الحق في تأسيس الجمعيات أن تمارس نشاطها كما هو محدد في نظامها الأساسي. ولن يحد الاعتماد من حرية أي جمعية أو جامعة في ممارسة أنشطتها بل سيمكن اعتماد جمعيات حماية المستهلك من منحها مزيد من المصداقية والثقة وتحسين وتجويد عملها على الدفاع عن حقوق المستهلك. وهو سيشكل اعتراف رسمي من الدولة بتمثيل الجامعة المعتمدة للمصلحة العامة.
كما سيشرح هذا الاعتماد الجامعات المتواجدة حاليا على التكتل فيما بينها للرفع من مردوديتها وفعاليتها.
وسوف يتم توضيح مبدأ الاعتماد وشروطه ومميزاته بنص تنظيمي.

المادة 1-172: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بتقليص المدة القصوى التي يمكن للباحث أن يمنحها للمورد للامتثال للالتزامات من 60 يوما إلى 10 أيام، وذلك لكون مدة 60 يوما المنصوص عليها في هذه المادة هي الحد الأقصى الذي يمكن للباحث منحه للمورد من أجل الامتثال للالتزامات، وبمفهوم المخالفة فإن الباحث يمكنه تحديد مدة زمنية أقل إن كان الأمر مناسباً حسب نوعية المخالفة ومدى تأثيرها على المستهلك وصعوبة تغييرها.

المادة 174: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بالرفع من مستوى الغرامة المالية المنصوص عليها في المادة 174 ليتراوح ما بين



طرق الوزارة يحدث لدى رئيس الحكومة مجلس استشاري اعلى للاستهلاك المسمى فيما بعده " المجلس" يكلف علي الخصوص بما يلي :

"....."

"....."

"....." "مقترح الإتحاد المغربي :التعديل المقترح من طرف الوزارة لم يكن تعديلاً بل كان مادة مغايرة كاملة للنص الأصلي المراد تعديله للأسباب التالية 1. : سحب التعديل لكلمة " مستقل" التي وردت في النص الأصلي حَوْلَ المجلس الي كيان تابع لوصاية وزارة الصناعة والتجارة والحكومة أي وزارة منتخبة وحكومة منتخبة مما سينزع الروح من هذا المجلس واستقلاليته مع العلم أن لكل حكومة رؤيتها ولو كانت خاطئة في تدبير الشأن الاستهلاكي للمواطن المستهلك المغربي .لذلك نقترح في الإتحاد اضعاف كلمة " مستقل" على المجلس وربط تاسيسه بظهير شريف يشرف على تعيينه صاحب الجلالة نصره الله على غرار مجلس المنافسة. وبالتالي نقترح كذلك حذف الجملة التالية "يحدث لدى رئيس الحكومة مجلس استشاري" وتوضيها ب : "يحدث بظهيرشريف مجلس استشاري أعلى للاستهلاك مستقل . "....المادة 205 التعديل المقترح من طرف الوزارة §يتألف المجلس من الأعضاء التالية : خمسة ممثلين عن جامعات حماية المستهلك المعتمدة يتم تعيين ممثلي هذه الجامعات ومن ينوب عنهم باقتراح من رؤساءها من قبل رئيس الحكومة الي : يمكن للمجلس أن يضم كل شخصية أو هيئة يكون حضورها مفيداً لحسن سير أشغاله .مقترح الإتحاد المغربي 1. :من خلال التمثيل الرئيسي بهذا المجلس سوف نلاحظ ضعف العدد المخصص لجامعات حماية المستهلك والمحدد في خمسة ممثلين لها وبشروط شبه اعجازية ولا علاقة لها بوضعها القانوني وطبيعة عملها واداءها الايجابي بهذا المجلس 2. ما سمي في المقترح بالجمعيات المهنية او جامعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات وجامعة الغرف الفلاحية وجامعة غرف الصناعة التقليدية كلها غرف منتخبة متحزبة كانت أم لا. فإنها تتنافى مع استقلالية المجلس لأن جمعيات حماية المستهلك تُعْتَبَرُها الجهة الموردة قانونياً 3. لما أشار التعديل لخمسة ممثلين عن الجمعيات المهنية ويعينون من طرف رؤساءهم لم يُبْعَغْه بجملة "من قبل رئيس الحكومة كما هو الشأن لممثلي جامعات حماية المستهلك . نستنتج من من المادة 205 المقترح تعديلها من طرف الوزارة بأن المجلس سوف يضم خمسة عشر عضواً فضلاً عن ممثل بنك المغرب وخمسة ممثلين لجامعات حماية المستهلك فقط وبطريقة مشروطة مجحفة مما يدل أن دور المجلس الاستشاري الأعلى وغير المستقل بهذه التشكيلة وهذه الوصاية الوزارية والحكومية سوف يفرغه من معناه ويستحيل أن تعطى له الحياة وسيكون كهيكل آلي لا يعمل لذاته بل بما يبرمج له وهنا تنصهر مصلحة المستهلك التي تسهر عليها جميعات حماية المستهلك المستقلة بصفتها منظمات غير حكومية وتحكمها شروط تخضع لرؤية حكومة معينة .المقترح الأكثر تشدداً في التعديل المقترح من طرف وزارة الصناعة والتجارة هو اشتراط 10 سنوات من التواجد لكل جامعة لحماية المستهلك لقبولها

250.000 و2.000.000، لكون الغاية الردعية المتوخاة منه تم استحضارها في الفقرتين الثانية والثالثة من نفس المادة اللتان تنصان على التوالي على إمكانية الرفع من مبلغ الغرامة المالية إلى نصف نفقات الإشهار المكون للجنة، وبلوغ الغرامة المالية المحكوم بها على الشخص المعنوي المخالف ما بين 50.000 و1.000.000 درهم.

المادة 204: لا يمكن قبول هذا الاقتراح المتعلق بالإبقاء على عبارة "المستقل" في تسمية المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك، وكذا إحداث المجلس المذكور بظهير شريف، وذلك للأسباب التالية:

- إن حذف عبارة "المستقل" جاءت تطبيقاً لأحكام الفصل 159 من الدستور التي تنص على أنه "تكون الهيئات المكلفة بالحكمة الجيدة مستقلة؛ وتستفيد من دعم أجهزة الدولة؛ ويمكن للقانون أن يحدث عند الضرورة، علاوة على المؤسسات والهيئات المذكورة بعده، هيئات أخرى للضبط والحكمة الجيدة؛"

- طبقاً لأحكام الفصل 159 أعلاه، فإنه لا يمكن إحداث هيئات استشارية مستقلة خارج تلك التي نص عليها الدستور، بخلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لهيئات الضبط والحكمة الجيدة التي نصت أحكام الفصل 159 المذكور على إمكانية إحداثها بموجب قانون؛

- إن عبارة "المستقل" التي كانت مقرونة باسم المجلس الأعلى للاستهلاك في المادة 204 من القانون رقم 31.08 الجاري به العمل، كانت السبب في تأخر إحداث هذا المجلس لأكثر من 10 سنوات، لكون هذه العبارة تتناقض مع أحكام الدستور كما أوردنا أعلاه، مما استلزم حذفها في مشروع هذا القانون؛

- إن إحداث الأشخاص الاعتبارية من القانون العام يندرج ضمن مجال القانون طبقاً لأحكام الفصل 71 من الدستور، ولا يتم إحداثها بظهير شريف.

المادة 205: يعود تأسيس الحركة الاستهلاكية في المغرب إلى تسعينيات القرن الماضي، كما اكتسبت مجموعة من الجامعات



<p>بهذا المجلس ونحن نرى أن لا جدوى لهذا الشرط لأن الجامعات لها ما لها من كفاءات في تمثيلية المستهلك والدفاع عنه وكان يجب الاعتماد على قياس وتقييم أداها الميداني وعملها اليومي للدفاع عن مصالح المستهلك وتواجدها في معظم المحطات التي تهمة خلال 3 سنوات على الأقل . 4 . جاء مقترح التعديل للوزارة "شرط امتلاك هذه الجامعة أيضا الموارد البشرية والمادية والمالية التي تضمن الدفاع واعلام وحماية المستهلك ومصالحه" وهذا تناقض سافر لأن : أولا : لم يفعل صندوق دعم جمعيات حماية المستهلكين الذي ورد ذكره في القانون 31/08 كي تتوفر هذه الشروط فهناك جامعات فرضت نفسها بأدائها وعملها الميداني كرقم صعب بمجرد الامكانيات الذاتية لأعضائها دون الاستفادة من أية منحة وزارية من وزارة الصناعة والتجارة أو غيرها من منح المؤسسات الإدارية أو المنتخبة كما هو الحال للاتحاد المغربي لجمعيات اتحاد المستهلكين ثانيا: حتى الجامعات المدعمة ماليا فهي رهينة شروط تفرضها الجهة المانحة تحد من فعاليتها وصرف منحها على النحو الذي يخدم المستهلك مما لا يتناسب مع برنامج عملها الميداني . 5 . جاء في التعديل الوزاري بانه يمكن للمجلس أن يضم كل شخصية أو هيئة يكون حضورها مفيدا لحسن سير اشغاله .في هذه الفقرة تبقى هذه العبارة غامضة وكانها عليا سوداء في متناول ظرفية أو جهة معينة .بل كان يجب الفصح عن أية هيئة يتحدث التعديل وعن أية شخصية؟ كي لا يتم التآويل الغير المحصور والمسخر لأهداف أخرى غير مصلحة المستهلك . 6 . مقترحنا :بأن يكون هذا المجلس مؤسسة دستورية مستقلة عن أي تأثير أو وصاية حكومية على غرار مجلس المنافسة وأن يكون التمثيل الأكبر والمهيمن فيه لممثلي جامعات حماية المستهلكين والأهم من ذلك كله أن يؤسس بظهير شريف ويشرف على تعيينه وتزكيته صاحب الجلالة حفظه الله لأن عمل هذا المجلس يرتبط بالاستقرار والسلم الاجتماعيين والقدرة الشرائية وكرامة عيش المستهلكين المغاربة بعيدا عن تأثير الالوان الحزبية وتوجهاتها . وتفضلوا سيدي بقبول أسمي عبارات التقدير والاحترام .امضاء رئيس الاتحاد المغربي لجمعيات حماية المستهلكين محمد كيماوي</p>		<p>والجمعيات المنضوية تحت لوائها في السنوات الأخيرة ما يكفي من الخبرة التي تمكنها من الاستجابة للشروط المحددة. وبما أن المجلس ضوره استشاري وجب أن يتضمن الأعضاء المتمرسه الكفيلة بتزويده بمعرفتها وتجربتها في الميدان، كما وجب توفره على خبراء في ميادين مختلفة. لذا، فمن المهم إدراج ممثلين عن مختلف القطاعات المتعلقة بالاستهلاك.</p>
<p>Après examen du projet de loi, notre client souhaite proposer les amendements ci-dessous exposés concernant l'avant-projet de loi 13-23 (l'« APL ») modifiant la loi 31-08 édictant des mesures de protection du consommateur (la « Loi ») :</p> <p>1. Délais de livraison (article 12) 1.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Article 12 Dans tout contrat ayant pour objet la vente de produits ou de biens ou la fourniture d'une prestation de service à un</p>	<p>Bird & Bird Africa (pour le compte d'un client) Immeuble Blue Park – 5ème étage, 117 boulevard Hassan II Casablanca Maroc</p>	<p>Après examen des propositions formulées par le client du cabinet Bird & Bird au sujet du projet de loi n°13-23 modifiant et complétant la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur, les remarques suivantes sont soulevées :</p> <p>1. Délai de livraison (Article 12) :</p> <p>Article 12 : cette proposition relative à l'augmentation</p>



consommateur, le fournisseur doit, lorsque le prix ou le tarif convenu excède un seuil fixé par voie réglementaire et que la livraison des produits ou des biens ou l'exécution de la prestation n'est pas immédiate, préciser par écrit la date limite à laquelle il s'engage à livrer les produits ou les biens ou à exécuter la prestation au niveau du contrat, de la facture, du ticket de caisse, de la quittance ou de tout autre document délivré au consommateur. Article 12 Dans tout contrat à un consommateur, le fournisseur doit, lorsque la livraison des produits ou des biens ou l'exécution de la prestation n'est pas immédiate, au consommateur. A défaut d'indication ou d'accord quant à la date de livraison ou d'exécution, le fournisseur livre le bien ou exécute la prestation sans retard injustifié et au plus tard trente jours après la conclusion du contrat. La livraison s'entend du transfert au consommateur de la possession physique ou du contrôle du bien. 1.2 Proposition d'amendement Amendement de l'avant dernier paragraphe de l'article 12 inséré par l'APL : « A défaut d'indication ou d'accord quant à la date de livraison ou d'exécution, le fournisseur livre le bien ou exécute la prestation sans retard injustifié et au plus tard soixante jours après la conclusion du contrat. La livraison s'entend du transfert au consommateur de la possession physique ou du contrôle du bien. » 1.3 Justification de la proposition d'amendement Le délai maximum de 30 jours à compter de la conclusion du contrat qui s'appliquerait automatiquement si les parties n'ont pas fixé entre elles de délai de livraison, peut sembler trop court s'agissant de la fixation d'un délai maximum, il est proposé de prévoir une période de 2 (deux) mois.

du délai de livraison de biens ou la fourniture d'une prestation de service à un consommateur de 30 à 60 jours après la conclusion du contrat, **ne peut pas être retenue**, car le fait de limiter l'information sur le délai de livraison à un seuil de prix est contraire au principe fondamental de la loi qui fait de l'information du consommateur un pilier essentiel pour garantir ses droits. Aussi, le fournisseur qui ne se conforme pas aux dispositions de l'article 12 est passible d'une amende mais le consommateur reste lésé vu qu'il n'y a pas de délai maximal imposé au fournisseur qui ne se conforme pas à son obligation d'informer le consommateur du délai de livraison.

D'où la nécessité de protéger le consommateur en fixant un délai maximum au fournisseur pour livrer le bien ou exécuter de la prestation en cas de non indication ou désaccord quant à la date de livraison ou d'exécution, à l'instar des dispositions de L'article 39 qui prévoit que l'exécution de la commande ne peut être dépassée un délai maximum de 30 jours pour les contrats à distance. D'autre part, le délai proposé de 60 jours, est un délai trop long pour le consommateur. Etant donné que le délai fixé à 30 jours dans ce projet de loi est un délai maximal à appliquer en cas de défaut d'information du consommateur par le fournisseur, si le fournisseur estime avoir besoin d'un délai supérieur il n'aura qu'à en informer le consommateur avant l'achat et lui laisser le choix d'accepter ou de refuser ce délai.



2. Contrats à distance (article 26)
2.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Article 26 Les dispositions du présent chapitre s'appliquent à toute personne physique ou morale exerçant une activité à distance ou proposant, par un moyen électronique, la fourniture d'un produit, d'un bien ou la prestation d'un service au consommateur. Ces dispositions s'appliquent également à tout contrat résultant de cette opération entre un consommateur et un fournisseur au moyen d'une technique de communication à distance. Le fournisseur est responsable de plein droit à l'égard du consommateur de la bonne exécution des obligations résultant du contrat conclu à distance, que ces obligations soient à exécuter par le fournisseur qui a conclu ce contrat ou par d'autres prestataires de services, sans préjudice de son droit de recours contre ceux-ci. Toutefois, il peut s'exonérer de la totalité ou partie de sa responsabilité en apportant la preuve que l'inexécution ou la mauvaise exécution du contrat est imputable, soit au consommateur, soit au fait, imprévisible et insurmontable, d'un tiers au contrat, soit à un cas de force majeure. L'APL ne propose pas de modifications par rapport au cadre actuel de la loi 31-08
2.2 Proposition d'amendement Amendement de l'article 26 de la Loi par ajout d'un paragraphe après le deuxième alinéa : « Les dispositions du présent chapitre s'appliquent la prestation d'un service au consommateur. Ces dispositions s'appliquent également technique de communication à distance. Les contrats conclus à distance ainsi que la fourniture de biens ou de prestations de services à distance ou par voie électronique, sont soumis à la législation en vigueur

2. Contrats à distance (article 26) :

Article 26 : cette proposition concernait la référence faite à l'article 26 de la loi n° 31.08 aux dispositions de la loi n° 53.05 relatives à l'échange électronique de données juridiques, **ne peut pas être retenue**, du fait que cette proposition est déjà prévue dans la loi n°31-08 en vigueur au niveau de son article 27 qui prévoit que « Le contrat de vente à distance par un moyen électronique est valable s'il a été conclu conformément aux conditions prévues par la loi n° 53-05 relative à l'échange électronique de données juridiques et par la législation en vigueur en la matière ainsi qu'aux conditions prévues dans la présente loi».



applicable à l'échange électronique de données juridiques. Le fournisseur est autorisé à communiquer par courrier électronique avec le consommateur si ce dernier a accepté expressément l'usage de ce moyen de communication. » (La suite sans modification)

2.1 Justification de la proposition d'amendement
Dans l'état actuel de la Loi et de l'APL, l'article 26 pose le principe du recours à l'utilisation de moyen de communication à distance mais bien que certains articles fassent référence à la possibilité de communiquer avec le consommateur par voie électronique (article 24) ou de lui transmettre des informations sur support durable (article 32), il n'y a pas de principe général clairement posé dans la Loi. Il est donc proposé de modifier l'article 26 aux fins de clarification et de cohérence avec les autres textes marocains en vigueur. En effet, la Loi 53-05 modifiée sur l'échange électronique de données juridiques autorise le fournisseur à communiquer par voie électronique avec son client pour la transmission d'informations et d'offres et à établir un contrat électronique.

3. Opérateurs de plateforme en ligne (article 29-1) 3.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Pas d'article 29-1 dans la Loi Article 29-1 : Tout opérateur de plateforme en ligne est tenu de délivrer au consommateur une information loyale claire et transparente sur : 1- Les conditions générales d'utilisation du service d'intermédiation qu'il propose et sur les modalités de référencement, de

3. Opérateurs de plateforme en ligne (article 29-1)

Article 29-1 : cette proposition ne peut pas être retenue, du fait que l'obligation d'information qui



<p>classement et de déréférencement des contenus, des biens ou des services auxquels ce service permet d'accéder ; 2- L'existence d'une relation contractuelle, d'un lien capitalistique ou d'une rémunération à son profit, dès lors qu'ils influencent le classement ou le référencement des contenus, des biens ou des services proposés ou mis en ligne ; 3- La qualité de l'annonceur et les droits et obligations des parties en matière civile et fiscale, lorsque des consommateurs sont mis en relation avec des professionnels ou non-professionnels. Les conditions d'application du présent article seront fixées par voie réglementaire. 3.2 Proposition d'amendement Amendement du paragraphe 3 et du dernier alinéa de l'article 29-1 : « 3- La qualité de l'annonceur et une information indicative sur les principes généraux des droits et obligations des parties en matière civile et fiscale, lorsque des consommateurs sont mis en relation avec des professionnels ou des non-professionnels. Cette information ne constitue pas un conseil juridique ou fiscal aux parties. L'annonceur indique qu'il incombe aux parties de respecter : - les conditions et modalités d'exercice du droit de rétractation, ou, à défaut, l'absence de droit de rétractation au sens de l'article 38 ; - les modalités d'application des garantie légales ; - les dispositions du dahir du 9 ramadan 1331 (12 août 1913) formant Code des obligations et des contrats relatives au droit des obligations et de la responsabilité civile applicables à la relation contractuelle, par l'affichage d'un lien hypertexte; - les obligations déclaratives et de paiement auprès de l'administration fiscale qui peuvent s'appliquer aux parties qui ont perçu des sommes à l'occasion des transactions commerciales effectuées par l'intermédiaire de la plateforme. L'opérateur indique les liens hypertexte directs ou indirects vers les sites de l'administration fiscale permettant d'accéder aux informations sur les régimes</p>		<p>incombe à l'opérateur de plateforme en ligne ne relève pas du domaine du conseil juridique ou fiscal mais c'est une obligation vis-à-vis du consommateur qui utilise cette plateforme pour acquérir des produits ou services et qui doit connaître l'identité claire du vendeur et ses droits dans les différents cas de figures (si le vendeur est un particulier ou un professionnel).</p> <p>Concernant les détails proposés pour être inclus dans l'article et qui concernent le droit de la rétractation ils sont déjà prévus dans la loi n°31-08 dans sa version en vigueur. Pour la partie relative au droit fiscale, cela concerne la relation commerciale entre l'opérateur de la plateforme et les vendeurs qui utilisent sa plateforme et fera donc éventuellement objet d'un contrat entre ces deux parties, ce qui n'entre dans le champ d'application de la loi n°31-08 qui définit les relations entre le consommateur et le fournisseur.</p> <p>Par ailleurs, les conditions d'application de cet article seront fixées par voie réglementaire et comporteront plus de détails sur les informations que l'opérateur de plateforme en ligne est tenu de fournir au consommateur.</p>
--	--	--



fiscaux applicables et de s'y conformer, le cas échéant. Les conditions d'application du présent article ainsi que la liste des sites des administrations devant être mentionnés seront fixées par voie réglementaire. »

3.3 Justification de la proposition d'amendement

Le point 3 fixe une obligation d'information des clients à la charge de l'opérateur concernant les obligations civiles et fiscales qui sont applicables aux clients de la plateforme lorsqu'ils effectuent des transactions entre eux. Cette disposition devrait être précisée, la référence aux droits et obligations des parties en matière civile et fiscale étant très large. L'objectif de cette obligation d'information en matière civile et fiscale est d'alerter les parties utilisatrices de la plateforme, et particulièrement les consommateurs, sur le fait que lorsqu'ils perçoivent des sommes à l'occasion de transactions commerciales qu'ils effectuent par l'intermédiaire de la plateforme, des obligations civiles et fiscales spécifiques peuvent le cas échéant s'appliquer à eux, et qu'il convient dès lors qu'ils s'informent sur le sujet et respectent ces obligations. Il est dès lors proposé : - de préciser que ces informations communiquées par l'opérateur sont indicatives et ne constituent pas un conseil juridique ou fiscal pouvant engager la responsabilité de l'opérateur. En effet il appartient aux parties de vérifier le régime fiscal exact qui leur est applicable en fonction de leur situation particulière ; - d'introduire la liste des informations à communiquer en matière civile et fiscale, cette liste devant être proportionnée et cohérente avec l'activité de l'opérateur ; - pour plus d'informations des parties, il est proposé qu'un renvoi vers les sites des administrations concernées soit intégré afin de permettre aux parties de se renseigner et de se conformer à leurs obligations.



<p>4. Garantie de sécurité des moyens de paiement (article 35) 4.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Article 35 Les opérations de paiement relatives aux contrats conclus à distance sont soumises à la législation en vigueur. Le fournisseur garantit au consommateur la sécurité des moyens de paiement qu'il propose. L'APL ne propose pas de modifications par rapport au cadre actuel de la loi 31-08 4.2 Proposition d'amendement Amendement de l'article 35 de la Loi par suppression du dernier alinéa intégralement remplacé par l'alinéa suivant: « Le fournisseur indique clairement et lisiblement au consommateur, les moyens de paiement qu'il accepte, cette information est communiquée avant la saisie des données de paiement. » 4.3 Justification de la proposition d'amendement La responsabilité de la sécurité des moyens de paiement proposés aux consommateurs est mise à la charge du fournisseur, alors que le fournisseur n'a pas de contrôle sur les moyens de paiements qui sont proposés par des établissements financiers soumis à des réglementations spécifiques. En effet, comme indiqué au premier alinéa de l'article 35 de la Loi, il existe une réglementation spécifique en matière d'exécution des opérations de paiement ainsi que d'émission de moyen de paiement, notamment les articles 329 et suivants du code de commerce et la loi n°103-12 relative aux établissements de crédit et organismes assimilés. De plus, par application de la loi 09-08 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et notamment l'article 23, le responsable de traitement a également une obligation générale de sécurité des données qu'il collecte. En conséquence, le deuxième paragraphe qui impose au fournisseur une obligation générale de garantie du consommateur par rapport aux</p>		<p>4. Garantie de sécurité des moyens de paiement (article 35)</p> <p>Article 35 : cette proposition, qui vise la suppression du dernier alinéa de l'article 35 de la loi 31-08 en vigueur, afin de ne pas tenir au fournisseur la responsabilité de la sécurité des moyens de paiement qu'il propose au consommateur, ne peut pas être retenue, du fait que cette proposition n'est pas en harmonie avec l'objet de l'article 35 de la loi n°31-08.</p> <p>A cet effet, l'indication des moyens de paiement proposés par le fournisseur est prévue dans le point 5 de l'article 29 de la loi n°31-08 en vigueur.</p> <p>Aussi, le fait de garantir la sécurité du moyen de paiement incombe au fournisseur qui propose ce moyen. S'il se juge incapable de le sécuriser il n'aura qu'à proposer un moyen différent comme le paiement à la livraison ou à travers des agences de paiement par exemple. Pour l'aspect technique de la sécurisation, il pourra en effet être fourni par la banque au fournisseur qui devra le demander et s'assurer de sa fiabilité. Ce n'est pas le consommateur qui entrera en contact avec la banque du fournisseur. Le fournisseur reste le seul interlocuteur et garant des droits du consommateur en ce qui concerne la transaction réalisée sur son site.</p>
---	--	---



<p>moyens de paiement proposés sur le site internet semble en contradiction avec ces réglementations spécifiques. Il semblerait en revanche opportun de préciser les obligations spécifiques qui relèvent effectivement du fournisseur en matière d'information et de transparence quant aux moyens de paiement proposés. Il est ainsi proposé de remplacer intégralement le deuxième paragraphe.</p>		
<p>5. Soldes (article 54-1) 5.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Pas d'article 54-1 dans la Loi Article 54-1 : Les soldes ont lieu, pour l'année civile, durant deux périodes d'une durée minimale de deux semaines et maximale de deux mois chacune, dont les dates et les heures de début et de fin sont fixées par voie réglementaire. Les ventes en promotion sont pratiquées, pour l'année civile, pour une durée maximale de quatre semaines. 5.2 Proposition d'amendement Amendement de modification des deux alinéas de l'article 54-1 proposé : « Les soldes ont lieu, pour l'année civile, durant deux périodes d'une durée minimale de trois semaines et maximale de deux mois chacune, dont les dates et les heures de début et de fin sont fixées par voie réglementaire. Les ventes en promotion sont pratiquées, pour l'année civile, pour une durée et selon les modalités fixées par voie réglementaire. » 5.3 Justification de la proposition d'amendement La période des soldes étant destinée à accélérer l'écoulement de produits et biens en stocks, une durée minimale de deux semaines semble trop courte, il est proposé de l'étendre à trois semaines, comme cela se pratique dans plusieurs autres pays dont la France. Concernant l'encadrement des ventes en promotion, nous rappelons qu'il existe des textes sectoriels spécifiques sur les modalités</p>		<p>5. Soldes (article 54-1)</p> <p>Article 54-1: cette proposition, qui vise à augmenter la durée minimale de vente en la réduisant de deux à trois semaines, ainsi qu'à supprimer la période maximale fixée pour les ventes en promotion, <u>ne peut pas être retenue</u>, pour les raisons suivantes :</p> <ul style="list-style-type: none"> - la durée de 2 semaines prévue à l'article 54-1 de ce projet de loi n°13-23 est une durée minimale comme il est indiqué. Ainsi, si le fournisseur la juge trop courte il a le choix de pratiquer les soldes pour une durée plus longue, ne dépassant pas les 2 mois. Par contre, dans certains secteurs où les fournisseurs ne disposent pas de stock élevés la durée de 2 semaines peut être jugée suffisante ; - la durée de la promotion a été fixée directement dans ce projet de loi étant donné que l'objectif est juste d'éviter que certains fournisseurs contournent l'utilisation du mot solde en utilisant le terme promotion et pratiquent des ventes avec une supposée réduction de prix toute l'année.



<p>d'exécution et les délais applicables aux ventes en promotion au Maroc. Le nouvel article devrait donc faire référence aux dispositions sectorielles existantes prises par arrêtés. En effet, ces arrêtés sectoriels définissent des modalités adaptées aux spécificités du secteur associé.</p>		
<p>6. Ventes ou prestations avec prime (article 56) 6.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Article 56 Il est interdit de vendre ou d'offrir à la vente des produits ou des biens, d'assurer ou d'offrir une prestation de service au consommateur donnant droit, à titre gratuit, immédiatement ou terme, à une prime consistant en produits, biens ou services sauf s'ils sont identiques à ceux qui font l'objet de la vente ou de la prestation. Cette disposition ne s'applique pas aux menus objets ou services de faible valeur ni aux échantillons. La valeur de ces objets, services ou échantillons est déterminée par voie réglementaire. Ne sont pas considérés comme primes au sens du ter alinéa ci-dessus : A — le conditionnement habituel des produits, biens ou prestations de services qui sont indispensables à l'utilisation normale du produit, du bien ou du service faisant l'objet de la vente ; B — les prestations de services après-vente et les facilités de stationnement des véhicules offertes par le fournisseur au consommateur ; C — les prestations de services attribuées gratuitement si ces prestations ne font pas ordinairement l'objet d'un contrat à titre onéreux et sont dépourvues de valeur marchande. Article 56 : (modifié) Il est interdit de vendre....., à une prime quelle que soit sa nature sauf si elle est identique au produit, bien ou service objet de la vente</p>		<p>6. Ventes ou prestations avec prime (article 56)</p> <p>Article 56 : cette proposition ne peut pas être retenue, du fait que :</p> <ul style="list-style-type: none"> le point C de la présente proposition ne change rien à l'objet de l'article initial, vu que tout ce qui est proposé figure déjà dans cet article. Cette modification n'est donc pas opportune ; la proposition de rajout à la fin de l'interdiction de la prime de toute nature, c'est justement l'objet de l'amendement prévu dans l'article 56 de ce projet de loi n°13-23 qui prévoit que « Il est interdit de vendre....., à une prime quel que soit sa nature sauf si elle est identique au produit, bien ou service objet de la vente ou de la prestation.»



<p>ou de la prestation. (La suite sans modification) 6.2 Proposition d'amendement Amendement de modification du dernier alinéa de l'article 56 pour préciser les cas d'exclusion : « Ne sont pas considérés comme primes au sens du 1er alinéa ci-dessus : A- le conditionnement habituel des produits ; B- les biens ou prestations de services qui sont indispensables à l'utilisation normale du produit, du bien ou du service faisant l'objet de la vente ; C- les biens, produits ou prestations de service qui sont similaires ou connexes au produit, bien ou service faisant l'objet de la vente ; D- les prestations de services après-vente et les facilités de stationnement des véhicules offertes par le fournisseur au consommateur ; E- les prestations de services attribuées gratuitement si ces prestations ne font pas ordinairement l'objet d'un contrat à titre onéreux et sont dépourvues de valeur marchande ; F- une prime de toute nature qui serait qualifiée d'exception par voie réglementaire. » 6.3 Justification de la proposition d'amendement Les modifications apportées à l'article 56 alinéa 1er concernant la prohibition des primes de toute nature. Cette modification a pour objet de clarifier la portée de l'interdiction. A la relecture de l'article initial, il semble que le dernier alinéa sur les situations qui ne doivent pas être qualifiées de primes pourraient être clarifiées et précisées. D'autres cas pourraient également être prévus dans le cadre de dispositions réglementaires sectorielles en la matière.</p>		
<p>7. Pratiques commerciales trompeuses (article 64-1) 7.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Pas d'article 64-1 dans la Loi Article 64-1 Les pratiques commerciales trompeuses sont interdites. Une pratique commerciale</p>		



est trompeuse si elle est commise dans l'une des circonstances suivantes : 1) lorsqu'elle crée une confusion avec un autre bien ou service, une marque, un nom commercial ou un autre signe distinctif d'un concurrent ; 2) lorsqu'elle repose sur des allégations, indications ou présentations fausses ou de nature à induire en erreur et portant sur l'un ou plusieurs des éléments suivants : - l'existence, la disponibilité ou la nature du bien ou du service ; - les caractéristiques essentielles du bien ou du service, à savoir : ses qualités substantielles, sa composition, ses accessoires, son origine, sa quantité, son mode et sa date de fabrication, les conditions de son utilisation et son aptitude à l'usage, ses propriétés et les résultats attendus de son utilisation, ainsi que les résultats et les principales caractéristiques des tests et contrôles effectués sur le bien ou le service, notamment son impact environnemental ; - le prix ou le mode de calcul du prix, le caractère promotionnel du prix et les conditions de vente, de paiement et de livraison du bien ou du service ; - le service après-vente, la nécessité d'un service, d'une pièce détachée, d'un remplacement ou d'une réparation ; - la portée des engagements de l'annonceur, la nature, le procédé ou le motif de la vente ou de la prestation de services, notamment en matière environnementale ; - l'identité, les qualités, les aptitudes et les droits du fournisseur ; 3) lorsque la personne pour le compte de laquelle elle est mise en œuvre n'est pas clairement identifiable. Une pratique commerciale est également trompeuse si, compte tenu des limites propres au moyen de communication utilisé et des circonstances qui l'entourent, elle omet, dissimule ou fournit de façon inintelligible, ambiguë ou à contretemps une information substantielle ou lorsqu'elle n'indique pas sa véritable intention commerciale dès lors que celle-ci ne ressort pas déjà du contexte. Lorsque le moyen de communication utilisé

7. Pratiques commerciales trompeuses (article 64-1)

Article 64-1 : cette proposition ne peut pas être retenue, pour les raisons suivantes :

- la précision qu'une pratique commerciale est trompeuse lorsqu'elle crée une confusion avec un autre bien ou service, une marque, un nom commercial ou un autre signe distinctif d'un concurrent, est déjà prévue dans le premier alinéa de l'article 64-1 de ce projet de loi n°13-23 qui prévoit que «Une pratique commerciale est trompeuse si elle est commise dans l'une des circonstances suivantes :

- 1) lorsqu'elle crée une confusion avec un autre bien ou service, une marque, un nom commercial ou un autre signe distinctif d'un concurrent » ;

le fait de rajouter trop de détails à l'article ainsi qu'une liste de pratiques commerciales trompeuses est restrictif et contraire au principe même de l'article sur les pratiques commerciales trompeuses qui se veut général afin de permettre aux enquêteurs de qualifier toute nouvelle pratique inventée par les fournisseurs pour tromper les consommateurs comme trompeuse et l'interdire par la force de la loi.



impose des limites d'espace ou de temps, il y a lieu, pour apprécier si des informations substantielles ont été omises, de tenir compte de ces limites ainsi que de toute mesure prise par le fournisseur pour mettre ces informations à la disposition du consommateur par d'autres moyens. Lors d'une invitation à l'achat, sont considérés comme substantielles les informations suivantes : 1) les caractéristiques principales du bien ou du service ; 2) l'adresse et l'identité du fournisseur ; 3) le prix toutes taxes comprises et les frais de livraison à la charge du consommateur, ou leur mode de calcul, s'ils ne peuvent pas être établis à l'avance ; 4) les modalités de paiement, de livraison, d'exécution et de traitement des réclamations des consommateurs, dès lorsqu'elles sont différentes de celles habituellement pratiquées dans le domaine d'activité professionnelle concerné ; 5) l'existence d'un droit de rétractation, si ce dernier est prévu par la loi.

7.2 Proposition d'amendement Amendement du paragraphe 1 et ajout d'un alinéa à la fin de l'article 64-1 : « 1) lorsqu'elle crée une confusion avec un autre bien ou service, une marque, un nom commercial ou un autre signe distinctif d'un concurrent, dans le but de faire croire délibérément au consommateur que le produit ou le service provient de ce concurrent alors que tel n'est pas le cas. [...] La liste des pratiques commerciales trompeuses par nature est précisée par voie réglementaire. »

7.3 Justification de la proposition d'amendement
Si les dispositions introduites semblent justifiées, leur mise en œuvre pratique et leur interprétation pourraient être précisées. La référence à un simple risque de confusion avec les services, marques ou logos d'un concurrent devrait être clarifié pour viser comme pratique commerciale trompeuse les situations dans lesquelles la confusion est délibérée et effectuée dans le but de faire croire au client que le produit ou le service provient d'un concurrent afin de l'inciter à



<p>l'acheter. Cet article pourrait être utilement complété par une liste de pratiques commerciales trompeuses par nature qui serait précisée par voie réglementaire afin de clarifier les dispositions de l'article 64-1.</p>		
<p>8. Exclusions du champ d'application du crédit à la consommation (article 75) 8.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Article 75 Sont exclus du champ d'application du présent chapitre : — les prêts qui sont consentis pour une durée totale inférieure ou égale à trois mois ; — les prêts qui sont destinés à financer les besoins d'une activité professionnelle, ainsi que les prêts aux personnes morales de droit public ; — les prêts soumis aux dispositions du chapitre II du présent titre. L'APL ne propose pas de modifications par rapport au cadre actuel de la loi 31-08 8.2 Proposition d'amendement Amendement de l'article 75 par insertion d'un nouvel alinéa après le deuxième alinéa sur les prêts d'une durée inférieure ou égale à trois mois : « Sont exclus du champ d'application du présent chapitre : - les prêts qui sont consentis pour une durée totale inférieure ou égale à trois mois ; - les prêts dont le montant total du crédit est égal ou inférieur à 2.000 dirhams ; - les prêts qui sont destinés à financer les besoins d'une activité professionnelle, ainsi que les prêts aux personnes morales de droit public ; - les prêts soumis aux dispositions du chapitre II du présent titre. » 8.3 Justification de la proposition d'amendement Les crédits de faibles montant devraient pouvoir sortir du champ d'application des règles du crédit à la consommation qui imposent un formalisme lourd, lorsqu'ils ont vocation à être proposé par les commerçants à leur client plus comme une facilité de paiement leur permettant d'échelonner leur</p>		<p>8. Exclusions du champ d'application du crédit à la consommation (article 75)</p> <p>L'article 75 de la loi n°31-08 qui stipule que « Sont exclus du champ d'application du présent chapitre :</p> <ul style="list-style-type: none"> - les prêts qui sont consentis pour une durée totale inférieure ou égale à trois mois ; - les prêts qui sont destinés à financer les besoins d'une activité professionnelle, ainsi que les prêts aux personnes morales de droit public ; - les prêts soumis aux dispositions du chapitre II du présent titre. » n'est pas concerné par l'amendement en cours de la loi n°31-08 édictant des mesures de protection du consommateur. <p>Cette proposition d'amendement qui vise à rajouter un nouvel alinéa après le deuxième alinéa sur les prêts d'une durée inférieure ou égale à trois mois, précisant que « Sont exclus du champ d'application du présent chapitre :</p>



<p>paiement qu'une offre de crédit. Cette limitation pour les crédits de faible montant existe depuis plusieurs années dans d'autres états à un seuil à 200 euros et est communément appliquée depuis de nombreuses années.</p>		<ul style="list-style-type: none"> - les prêts qui sont consentis pour une durée totale inférieure ou égale à trois mois ; - les prêts dont le montant total du crédit est égal ou inférieur à 2.000 dirhams ; - les prêts qui sont destinés à financer les besoins d'une activité professionnelle, ainsi que les prêts aux personnes morales de droit public ; - les prêts soumis aux dispositions du chapitre II du présent titre. » ne peut pas être accepté étant donné qu'elle ne concerne pas les articles prévus dans le projet de loi n°13-23.
<p>9. Procédures de recherche et de constatation des infractions (articles 169 et 172-1) 9.1 Documents pouvant être saisis par les enquêteurs 9.1.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Article 169 Les enquêteurs peuvent accéder à tous locaux, terrains ou moyens de transport à usage professionnel, demander la communication des livres, des factures et tout autre document professionnel et en obtenir ou prendre copie par tous moyens et sur tous supports, recueillir sur convocation ou sur place les renseignements et justifications. L'action des enquêteurs s'exerce également, le cas échéant, sur les marchandises ou les produits transportés. A cet effet, ils peuvent requérir pour l'accomplissement de leur mission, l'ouverture de tous colis et bagages lors de leur expédition ou de leur livraison en présence du transporteur et soit de l'expéditeur, soit du destinataire ou en présence de leur mandataire. Les entrepreneurs de transport sont tenus de n'apporter aucun obstacle à ces opérations et de présenter les titres de mouvements, lettres de voiture, récépissés, connaissements et déclarations dont ils sont détenteurs. Les enquêteurs peuvent demander à l'administration la désignation d'un expert judiciaire pour procéder à toutes expertises contradictoires nécessaires. L'APL ne propose pas de modifications par rapport au cadre actuel de la loi 31-08 9.1.2 Proposition d'amendement</p>		<p>9. Procédure de recherche et de constatation des infractions (articles 169 et 172-1)</p> <p>Article 169 : cette proposition qui vise à rajouter la précision que les documents soient en lien direct avec l'enquête, ne peut pas être retenue, du fait que les enquêteurs sont de toute façon déjà astreints au secret professionnel, tel que prévu par le dernier alinéa de l'article 166 de la loi n°31-08.</p>



Amendement de modification de l'alinéa 1er de l'article 169 de la Loi : « Les enquêteurs peuvent accéder à tous locaux, terrains ou moyens de transport à usage professionnel. Les enquêteurs peuvent demander la communication des livres, des factures et tout autre document professionnel et en obtenir ou prendre copie par tous moyens et sur tous supports, recueillir sur convocation ou sur place les renseignements et justifications , sous réserve que ces documents soient en lien direct avec l'enquêtes demandée par l'administration compétente et autorisée dans les conditions fixées à l'article 170. » (La suite sans modification) 9.1.3 Justification de la proposition d'amendement L'accès aux documents intervient dans le cadre d'une enquête spécialement autorisée par le Procureur du Roi, il semble adapté de clarifier que l'accès des enquêteurs dans le cadre de l'enquête est limité aux documents qui ont un lien avec ladite enquête.

9.2 Pouvoirs d'injonction des enquêteurs

9.2.1 Texte initial et amendement introduit par l'APL Loi 31-08 Propositions contenues dans l'avant-projet de Loi 13-23 Pas d'article 172-1 dans la Loi Article 172-1 Lorsque les enquêteurs qualifiés et assermentés pour l'application de la présente loi constatent une infraction à la présente loi, ils peuvent, enjoindre à un fournisseur, en lui impartissant un délai adapté, de 60 jours maximum, qu'ils fixent, de se conformer à ses obligations. Les enquêteurs qualifiés et assermentés peuvent, dans les mêmes conditions, enjoindre à tout fournisseur de cesser tout agissement illicite. 9.2.2 Proposition d'amendement

Amendement de modification de l'article 172-1 : « Lorsque les enquêteurs qualifiés et assermentés pour l'application de la présente loi constatent une infraction à la présente loi, ils peuvent , après une procédure

- Article 172-1 : cette proposition peut être retenue partiellement comme suit :

- Pour ce qui est de rajouter une procédure contradictoire avant de prononcer l'injonction, cette proposition est opportune et **pourrait être introduit**



<p>contradictoire permettant au fournisseur de présenter ses arguments et une autorisation motivée du Procureur du Roi ayant autorisé l'enquête, enjoindre à un fournisseur, en lui impartissant un délai adapté et raisonnable qu'ils fixent, de se conformer à ses obligations. Lorsque les enquêteurs qualifiés et assermentés constatent un agissement illicite d'une particulière gravité et uniquement si l'injonction à la mise en conformité prévue à l'alinéa précédent se révèle insuffisante, ils peuvent, dans les mêmes conditions, enjoindre à tout fournisseur de cesser tout agissement illicite. » 9.2.3 Justification de l'amendement Le nouveau texte ne prévoyait pas de principe de contradictoire dans le cadre du prononcé de sanction de la part des enquêteurs. Afin de mettre ce texte en cohérence avec l'article 170 qui place l'enquête sous la responsabilité du Procureur du Roi, il semble pertinent de prévoir que les sanctions ne peuvent être prononcées par les enquêteurs qu'à l'issue d'une procédure contradictoire et après l'autorisation du Procureur du Roi concerné. Cela permet de garantir que le Procureur du Roi est informé des suites de l'enquête réalisée sous sa responsabilité. Il est également proposé d'effectuer une distinction entre les manquements auxquels il peut être remédié par une demande de mise en conformité encadrée dans un délai et ceux d'une telle gravité qu'ils seraient de nature à justifier une cessation immédiate. Enfin, en ce qui concerne le délai de mise en conformité pour lequel un délai maximum de 60 jours était initialement envisagé, il semblerait plus approprié que ce délai ne soit pas fixé par la Loi afin de pouvoir être adapté à la situation spécifique identifiée lors de l'enquête. Il est proposé de laisser aux enquêteurs la possibilité de proposer au Procureur du Roi un délai adéquat justifié par la situation. Le Procureur du Roi pouvant ainsi apprécier si le délai envisagé est approprié ou doit être revu.</p>		<p>dans ce projet de loi ;</p> <ul style="list-style-type: none"> - en ce qui concerne le délai de 60 jours fixé par l'article 172-1 de ce projet de loi, c'est un délai maximal à ne pas dépasser par les enquêteurs mais le délai réellement fourni pour l'application de l'injonction sera précisé dans cette dernière par l'enquêteur qui prendra en considération la gravité de l'infraction et la possibilité de remise en conformité, par conséquent cette proposition ne peut pas être retenue ; - en ce qui concerne l'amendement qui vise à soumettre le pouvoir d'injonction, introduit par l'article 172-1 susmentionné, à une autorisation motivée du Procureur du Roi, ne peut pas être retenue, du fait qu'elle n'est pas opportune et risque au contraire de créer l'effet inverse recherché par l'article proposé. <p>En effet, le pouvoir d'injonction a une finalité corrective, pour mettre fin à une pratique illicite dans un délai court. Il consiste, par exemple, à ordonner à un professionnel de cesser un agissement illicite, de se conformer à la réglementation ou encore de supprimer une clause illégale. Le fait de soumettre l'exercice de pouvoir à une autorisation motivée du Procureur du Roi risque d'alourdir la procédure et la retarder.</p>
--	--	--

†.XIIΛΞ† | IIΓΥΟΞΘ
†.Γ.Μ.Θ† | †ΓΧ:ΟΞ Λ :ΘΨΙΖΞ



المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة